سياق ورؤى دارفور
مجلة يصدرها معهد تنمية المجتمع المدني الجديد · العدد الأول · يونيو 2026

05 إطار عام

استراتيجية التماسك الاجتماعي

دارفور 2030: بناء الثقة والمواطنة والمرونة المجتمعية

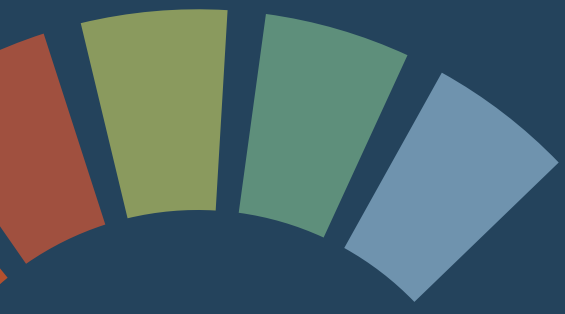
فريق خبراء المعهد · يونيو 2026

2030
أفق الاستراتيجية

6
ركائز استراتيجية

3
برامج عابرة للقطاعات

2
سيناريوهات للمخاطر



استراتيجية التماسك الاجتماعي

دارفور2030: بناء الثقة والمواطنة والمرونة المجتمعية

منذر مصطفى - الفاتح النور - مصطفى بوش – فريق الخبراء لـNSDI

تأتي استراتيجية دارفور 2030: التماسك الاجتماعي وبناء الثقة والمواطنة والمرونة المجتمعية في لحظة مفصلية من تاريخ الإقليم والسودان عموماً، حيث تتقاطع تداعيات الحرب الممتدة مع تحديات أعمق تتعلق بمستقبل التعايش الاجتماعي، وإدارة التنوع، وإعادة بناء المؤسسات المحلية، واستعادة الثقة بين الدولة والمجتمع، وفي ظل التحولات العنيفة التي شهدتها دارفور خلال العقود الماضية، وما رافقها من نزوح واسع النطاق، وتغيرات ديموغرافية، وتآكل في الروابط الاجتماعية، باتت الحاجة ملحة إلى مقاربات تتجاوز إدارة الأزمات الآنية نحو بناء أسس الاستقرار المستدام.

وتنطلق هذه الرؤية من قناعة أساسية مفادها أن السلام الدائم لا يُبنى عبر الترتيبات السياسية والأمنية وحدها، وإنما عبر إعادة بناء النسيج الاجتماعي وتعزيز الثقة المتبادلة بين المجتمعات المحلية، وترسيخ مبادئ المواطنة المتساوية والعدالة والحوكمة الرشيدة، وكما تستند إلى فهم متزايد لأهمية المعرفة المحلية والخبرات المجتمعية بوصفها مورداً استراتيجياً لا غنى عنه في تصميم السياسات العامة وصياغة حلول واقعية وقابلة للاستدامة.

لقد أظهرت التجارب المتعاقبة في السودان أن العديد من اتفاقيات السلام ركزت على تقاسم السلطة والثروة بين النخب السياسية والعسكرية، بينما ظلت القضايا المرتبطة بالعلاقات الاجتماعية، وإدارة الموارد، والعدالة المحلية، والمشاركة المجتمعية، في هامش الاهتمام، ونتيجة لذلك، استمرت عوامل الهشاشة وأُعيد إنتاج النزاعات بأشكال جديدة، الأمر الذي يفرض ضرورة الانتقال من منطق التسويات المؤقتة إلى منطق التحول المجتمعي طويل المدى.

ومن هذا المنطلق، ينظر لـ باعتبارها فضاءً تتجسد فيه بصورة مكثفة الأسئلة الكبرى المتعلقة بمستقبل السودان: أسئلة الهوية والمواطنة، والعلاقة بين المركز والأطراف، وإدارة الموارد الطبيعية، والعدالة الاجتماعية، وأدوار الفاعلين المحليين في صناعة السلام والاستقرار، ولذلك فإن معالجة تحديات الإقليم تمثل في الوقت نفسه إسهاماً في التفكير بمستقبل الدولة السودانية نفسها.

تعتمد هذه الاطروحة على مقاربة شاملة تربط بين التماسك الاجتماعي والحوكمة المحلية والتنمية الاقتصادية والمرونة البيئية، وتؤكد على أهمية الدور الذي تضطلع به المجتمعات المحلية، والإدارات الأهلية، والنساء، والشباب، وغرف الطوارئ، ومنظمات المجتمع المدني، باعتبارهم شركاء أساسيين في بناء السلام والتعافي، كما تسعى إلى تحويل التماسك الاجتماعي من مفهوم نظري إلى إطار عملي لـ السياسات والبرامج والمؤسسات القادرة على معالجة جذور النزاعات وتعزيز فرص الاستقرار.

إن هذه الوثيقة عبارة عن تصور لمستقبل مطلوب، ومحاولة لتقديم إطار استراتيجي عملي يستند إلى الواقع المحلي، ويستفيد من الخبرات المقارنة، ويضع الإنسان وكرامته وأمنه في مركز عملية التعافي وإعادة البناء،

وهي دعوة مفتوحة أمام جميع الفاعلين المحليين والوطنيين والإقليميين والدوليين للعمل المشترك من أجل بناء دارفور أكثر عدالة وتماسكاً واستقراراً بحلول عام 2030.

III الملخص التنفيذي

تمثل استراتيجية "دارفور 2030: التماسك الاجتماعي وبناء الثقة والمواطنة والمرونة المجتمعية" إطاراً استراتيجياً طويل المدى يهدف إلى معالجة الجذور البنيوية للصراع وعدم الاستقرار في إقليم دارفور، انطلاقاً من قناعة أساسية مفادها أن السلام المستدام لا يمكن أن يتحقق من خلال الاتفاقيات السياسية والعسكرية وحدها، ولابد من إعادة بناء العلاقات الاجتماعية والمؤسسات المحلية والعقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع.

تأتي هذه الاستراتيجية في سياق أزمة غير مسبوقة يعيشها الإقليم نتيجة الحرب المستمرة منذ أبريل 2023 وما ترتب عليها من نزوح جماعي واسع النطاق، وانهيار الخدمات الأساسية، وتصاعد الاستقطاب المجتمعي، وتراجع الثقة بين المكونات المحلية، فضلاً عن التدهور البيئي والاقتصادي الذي زاد من حدة المنافسة على الموارد الطبيعية، وقد أظهرت التجارب السابقة في السودان أن اتفاقيات السلام التي ركزت على تقاسم السلطة والثروة بين النخب السياسية والعسكرية لم تتمكن من معالجة الأسباب الهيكلية للنزاعات، مما أدى إلى تكرار دورات العنف وعدم الاستقرار.

تنطلق الاستراتيجية من نظرية تغيير تقوم على أن معالجة قضايا الأرض والموارد والحوكمة المحلية والهوية والمواطنة بصورة متزامنة سوف تسهم في تعزيز الثقة بين المجتمعات المحلية، وتقوية المؤسسات المدنية، وتقليل دوافع العنف، وتهيئة الظروف اللازمة للعودة الآمنة للنازحين واللاجئين، وصولاً إلى بناء إقليم أكثر استقراراً وتماسكاً بحلول عام 2030.

وتتمثل رؤية الاستراتيجية في بناء دارفور متماسكة ومستقرة يحكمها عقد اجتماعي محلي يضمن المساواة الكاملة في المواطنة والحقوق والواجبات، وتديرها مؤسسات مدنية شاملة وقادرة على تحقيق التنمية المستدامة والتكيف مع آثار النزاعات والتغير المناخي.

ولتحقيق هذه الرؤية، تسعى الاستراتيجية إلى تحقيق خمسة أهداف رئيسية بحلول عام 2030:

- خفض معدلات النزاعات الأهلية المرتبطة بالأرض والموارد بنسبة لا تقل عن 50%.
- رفع مستويات الثقة والتعاون بين المكونات الاجتماعية المختلفة بنسبة 40%.
- ضمان تمثيل النساء والشباب والفئات المهمشة بنسبة لا تقل عن 35% في مؤسسات الحكم المحلي وآليات السلام.
- دعم العودة الآمنة وإعادة الإدماج المستدام لما لا يقل عن 60% من النازحين واللاجئين الراغبين في العودة.
- بناء منظومة مدنية فعالة للوساطة وإدارة النزاعات تغطي جميع محليات دارفور.

وتستند لـ (6) ركائز مترابطة تشمل: المصالحة المجتمعية وبناء الثقة، والحوكمة الشاملة وسيادة القانون، والتنمية التشاركية وسبل العيش، والمواطنة والهوية الجامعة، والعقد الاجتماعي المحلي والمساءلة المجتمعية، إضافة

إلى المناخ والأمن والمرونة البيئية، وتجمع هذه الركائز بين الإصلاح المؤسسي والتمكين المجتمعي والتنمية الاقتصادية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.

كما تتضمن (3) برامج عابرة للقطاعات تركز على تنمية رأس المال الاجتماعي للشباب، وتسهيل العودة الآمنة وإعادة الإدماج، وتعزيز المرونة الرقمية ومكافحة خطاب الكراهية والتضليل عبر الفضاء الرقمي. وتعطي أهمية خاصة لدور النساء والشباب وغرف الطوارئ والمبادرات المجتمعية بوصفها فاعلين أساسيين في بناء السلام والتعافي المحلي.

وتعتمد نهجاً تشاركياً متعدد المستويات يقوم على الشراكة بين المجتمعات المحلية والإدارات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني والجامعات والمؤسسات البحثية والسلطات المحلية والشركاء الإقليميين والدوليين، وكما تقترح إنشاء "مرصد دارفور لـ التماسك الاجتماعي" لقياس التقدم المحرز من خلال مؤشرات كمية ونوعية تتابع تطور مستويات الثقة والشرعية المؤسسية والتماسك المجتمعي بصورة دورية.

وفي جانب التمويل، تدعو لـ تبني نموذج "الترابط الثلاثي" الذي يدمج بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام ضمن إطار تمويلي واحد متعدد السنوات، مع الاستفادة من التمويل المناخي والبيئي لدعم مشاريع إدارة المياه ومكافحة التصحر وتعزيز المرونة المجتمعية.

وتؤكد الاستراتيجية أن مستقبل دارفور لن يتحدد فقط بنتائج المفاوضات السياسية أو الترتيبات الأمنية، وإنما بقدرة المجتمعات المحلية على إعادة بناء الثقة، واستعادة قيم التعايش، وإنشاء مؤسسات مدنية قادرة على إدارة التنوع وحل النزاعات بصورة سلمية، ومن هذا المنطلق، تمثل "دارفور 2030" خارطة طريق عملية لتحويل مسار الإقليم من إدارة الأزمات والصراعات المتكررة إلى بناء سلام مستدام قائم على العدالة والمواطنة والتنمية والكرامة الإنسانية.

IV قائمة الاختصارات

Full name in English	Abbreviation	الاسم الكامل باللغة العربية
Darfur Social Cohesion Index 2030	DSCI 2030	مؤشر دارفور للتماسك الاجتماعي 2030
Darfur Social Cohesion Observatory	DSCO	مرصد دارفور للتماسك الاجتماعي
United Nations Development Programme	UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
United Nations High Commissioner for Refugees	UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
United Nations Environment Programme	UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs	OCHA	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
Intergovernmental Authority on Development	IGAD	الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيقاد)
African Union	AU	الاتحاد الأفريقي

Full name in English	Abbreviation	الاسم الكامل باللغة العربية
African Development Bank	AfDB	البنك الأفريقي للتنمية
Comprehensive Peace Agreement (2005)	CPA	اتفاقية السلام الشامل
Darfur Peace Agreement (Abuja)	DPA	اتفاقية أبوجا لسلام دارفور
Doha Document for Peace in Darfur	DDPD	وثيقة الدوحة للسلام في دارفور
Juba Peace Agreement	JPA	اتفاقية جوبا للسلام
East Sudan Peace Agreement	ESPA	اتفاقية سلام شرق السودان
Humanitarian–Development–Peace Nexus	HDP Nexus	الترابط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام
Internally Displaced Persons	IDPs	النازحون داخلياً
Gender-Based Violence	GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
Civil Society Organizations	CSOs	منظمات المجتمع المدني
Community-Based Organizations	CBOs	المنظمات المجتمعية القاعدية
Protection from Sexual Exploitation and Abuse	PSEA	الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين
Disaster Risk Reduction	DRR	الحد من مخاطر الكوارث
Early Warning System	EWS	نظام الإنذار المبكر
Geographic Information Systems	GIS	نظم المعلومات الجغرافية
Sustainable Development Goals	SDGs	أهداف التنمية المستدامة
Natural Resource Management	NRM	إدارة الموارد الطبيعية
Community-Based Disaster Risk Management	CBDRM	إدارة مخاطر الكوارث القائمة على المجتمع
Monitoring and Evaluation	M&E	الرصد والتقييم
Theory of Change	ToC	نظرية التغيير
Key Performance Indicator	KPI	مؤشر الأداء الرئيسي
Focus Group Discussions	FGDs	مجموعات النقاش البؤرية
Participatory Rural Appraisal	PRA	التقييم الريفي التشاركي

٧ قائمة المصطلحات

العقد الاجتماعي المحلي: مجموعة القواعد والالتزامات والتفاهمات المتفق عليها بين المجتمعات المحلية والسلطات المدنية والإدارات الأهلية، والتي تنظم الحقوق والواجبات وإدارة الموارد وآليات المساءلة على

المستوى المحلي.

التماسك الاجتماعي: قدرة المجتمع على الحفاظ على علاقات قائمة على الثقة والتعاون والاحترام المتبادل بين أفراده ومكوناته المختلفة، بما يضمن التعايش السلمي وإدارة التنوع بصورة إيجابية.

الثقة الأفقية: مستوى الثقة والتعاون القائم بين الأفراد والجماعات والمكونات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع.

الثقة العمودية: مستوى الثقة الذي يمنحه المواطنون للمؤسسات العامة والسلطات المحلية وقدرتها على تقديم الخدمات وتحقيق العدالة وحماية الحقوق.

المواطنة الشاملة: مبدأ يضمن تمتع جميع الأفراد بحقوق وفرص متساوية بغض النظر عن الانتماء القبلي أو الإثني أو الديني أو الجغرافي أو النوع الاجتماعي.

المرونة المجتمعية: قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع الأزمات والصدمات والتعافي منها مع الحفاظ على وظائفها الأساسية واستقرارها الاجتماعي.

الحوكمة المحلية: مجموعة المؤسسات والآليات والعمليات التي يتم من خلالها إدارة الشأن العام واتخاذ القرارات على المستوى المحلي بصورة تشاركية وخاضعة للمساءلة.

العدالة الانتقالية: مجموعة التدابير القانونية والمجتمعية والمؤسسية الرامية إلى معالجة انتهاكات الماضي وكشف الحقيقة وتحقيق المساءلة وجبر الضرر ومنع تكرار الانتهاكات.

العدالة الترميمية: نهج يركز على إصلاح الضرر الناتج عن النزاعات والانتهاكات من خلال الاعتراف بالمسؤولية والتعويض والمصالحة وإعادة بناء العلاقات الاجتماعية.

الجودية: آلية عرفية سودانية تقليدية لفض النزاعات والتوسط بين الأطراف المتخاصمة عبر الأجاويد والقيادات المجتمعية بهدف الوصول إلى تسوية سلمية مقبولة.

الأجاويد: الوسطاء والمصلحون الاجتماعيون الذين يتمتعون بالقبول والاحترام المجتمعي ويتولون قيادة جهود الوساطة وحل النزاعات وفق الأعراف المحلية.

الحاكورة: نظام تاريخي لحيازة الأراضي وتنظيم الانتفاع بها في دارفور، يستند إلى الأعراف المحلية والحقوق التاريخية المرتبطة بالمجتمعات والأقاليم التقليدية.

المراحيل: المسارات التقليدية المعترف بها لعبور وتنقل الرعاة ومواشيهم بين مناطق الرعي الموسمية ومصادر المياه.

لجان الأراضي المجتمعية: هيئات محلية مستقلة تضم ممثلين للمجتمعات وخبراء فنيين وقانونيين، وتختص بتوثيق الحقوق العرفية وتسوية النزاعات المرتبطة بالأراضي والموارد.

العودة الآمنة والطوعية: عملية عودة النازحين واللاجئين إلى مناطقهم الأصلية بصورة طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة، مع ضمان الحماية القانونية والخدمات الأساسية.

إعادة الإدماج المستدام: إعادة دمج العائدين في مجتمعاتهم اقتصادياً واجتماعياً ومؤسسياً بما يضمن استقرارهم ومنع تجدد النزوح.

رأس المال الاجتماعي: شبكة العلاقات والثقة والتعاون والقيم المشتركة التي تسهل العمل الجماعي وتحقيق المنافع العامة داخل المجتمع.

السلام الرقمي: استخدام المنصات الرقمية والتقنيات الحديثة لتعزيز الحوار والتعايش والتصدي لخطاب الكراهية والمعلومات المضللة.

خطاب الكراهية: أي محتوى أو تعبير يحرض على التمييز أو العداء أو العنف ضد أفراد أو جماعات بناءً على الهوية أو الانتماء.

الإنذار المبكر: مجموعة الآليات والإجراءات المستخدمة لرصد مؤشرات التوتر والصراع والتنبؤ بها بما يسمح بالتدخل الوقائي المبكر.

اقتصاد الحرب: الأنشطة الاقتصادية المشروعة وغير المشروعة التي تستفيد من استمرار النزاعات المسلحة وتسهم في تمويلها وإدامتها.

الترابط الثلاثي: مقاربة تنموية تربط بصورة متكاملة بين الاستجابة الإنسانية الطارئة، والتنمية المستدامة، وبناء السلام طويل الأمد.

التعافي المبكر: المرحلة الانتقالية بين الإغاثة الإنسانية والتنمية المستدامة، والتي تهدف إلى استعادة الخدمات الأساسية وسبل العيش وتعزيز قدرة المجتمعات على التعافي.

التماسك الاجتماعي العابر للحدود: أنماط العلاقات والتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تربط مجتمعات دارفور بالمجتمعات المتجاورة في تشاد وليبيا وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان.

مرصد دارفور للتماسك الاجتماعي: الآلية البحثية المستقلة المسؤولة عن جمع البيانات وقياس مؤشرات التماسك الاجتماعي وتحليل اتجاهاتها لدعم صنع القرار والسياسات العامة.

مؤشر دارفور للتماسك الاجتماعي: أداة قياس مركبة تعتمد على مؤشرات الثقة والشرعية المؤسسية والعدالة في إدارة الموارد ومرونة المجتمع المدني لتقييم التقدم نحو تحقيق أهداف الاستراتيجية.

1 الإطارالاستراتيجي

1.1 مقدمة

يمر إقليم دارفور في عام 2026 بمنعطف هو الأكثر خطورة في تاريخه الحديث، حيث يعيش في بيئة صراع متقلبة وبيئة ما بعد الحرب المنهكة التي خلفت كوارث إنسانية وديموغرافية غير مسبوقة، مع دخول النزاع المسلح بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع عامه الرابع، شهد غرب السودان دماراً واسع النطاق تسارعت وتيرته بشكل كبير عقب دخول قوات تحالف تأسيس الفاشر في أواخر أكتوبر 2025، وهذا الذي

جاء بعد حصار خانق استمر لنحو 500 يوم، أدى إلى إحكام التشكيلات العسكرية سيطرتها على الإقليم، مما تسبب في موجات نزوح واسعة، واستهداف ممنهج للمدنيين، وانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

تنعكس أبعاد هذه الكارثة الإنسانية والديموغرافية بوضوح في المؤشرات الوطنية والإقليمية التالية:

البعد المؤشر	القيمة المرجعية	التأثير
النزوح القسري	أكثر من 12 مليون نازح قسرياً	أكثر من 9.5 مليون نازح داخلياً، مع تركز هائل في شمال وجنوب وغرب دارفور.
انعدام الأمن الغذائي الحاد	25 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد	مجاعة نشطة مؤكدة في الفاشر (مخيم زمزم) وكادوقلي، مع وجود أكثر من 20 منطقة في دارفور معرضة لخطر الانزلاق للمجاعة.
النظام الصحي العام	70% من المرافق الصحية غير تعمل	انهيار كامل للخدمات الطبية، تسجيل 671 هجوماً على الرعاية الصحية، انتشار الكوليرا والملاريا وحمى الضنك.
حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي	1,294 حالة موثقة	تركز شديد للحالات في غرب وجنوب دارفور، مع نسبة 87% من الجناة المنسوبين لقوات الدعم السريع.
الأطفال المعرضون للخطر	تطلعات لهزال شديد لـ 825,000 طفل في 2026	سوء التغذية الحاد الشديد يصل إلى 35% في أم برو؛ وانهيار كامل للعملية التعليمية.

تتزايد المعاناة اليومية نتيجة الاستهداف المباشر لـ البنية التحتية المدنية والخدمية الحيوية ؛ حيث دمرت غارة بطائرة مسيرة في أبريل 2025 شاحنة مساعدات في منطقة طويلة كانت تحمل مستلزمات إيواء لـ 1,300 أسرة نازحة ، كما أدى هجوم مدمر على مستشفى الضعين التعليمي بشرق دارفور في مارس 2026 إلى مقتل ما لا يقل عن 64 مدنياً ، تلاه استهداف مماثل لنقطة تجمع مياه في غرب كردفان في فبراير 2026 أسفر عن مقتل 18 شخصاً، تؤكد هذه الأحداث انهيار قواعد حماية المدنيين التقليدية بالكامل.

بناءً على ذلك، تشهد دارفور تحولاً ديموغرافياً قسرياً وهيكلياً، حيث هُجّرت مجتمعات بأكملها من مواطنها التاريخية، مما خلق بيئة اجتماعية هشة تتطلب استراتيجية بعيدة المدى لإعادة بناء النسيج الاجتماعي، وترسيخ الثقة، ووضع أسس متينة للمواطنة المرنة.

1.2 المبررات الإطارية

أثبتت التجارب التاريخية في السودان فشل مقاربات السلام القائمة على تقاسم السلطة والمكاسب الاقتصادية بين القادة العسكريين والساسة، وإهمال الإصلاحات الهيكلية والمجتمعية الحقيقية، ولقد حوّلت هذه المقاربات عمليات السلام إلى صفقات تجارية تكافئ حاملي السلاح وتقصي القوى المدنية السلمية.

يتجلى هذا الخلل الهيكلي في سلسلة الاتفاقيات المتعاقبة:

- اتفاقية أديس أبابا (1972) على الرغم من إنهاء الحرب الأولى، إلا أن غياب الشمولية وضعف الضمانات الدستورية مهدا لانهيارها اللاحق.
- اتفاقية السلام الشامل (CPA - 2005) صُممت بشكل ثنائي ركز على ثنائية "الشمال والجنوب"، مما تسبب في تهميش مناطق الهامش الأخرى كدارفور وشرق السودان، وفجر صراعات مسلحة جديدة فيها.

- اتفاقية أبوجا لسلام دارفور (DPA - 2005) وقع عليها فصيل واحد، مما أدى إلى تشرذم الحركات والمجتمعات الدارفورية، وتضاعف الفصائل المسلحة من بضعة حركات إلى أكثر من 80 فصيلاً بحلول عام 2019.
- اتفاقية سلام شرق السودان (ESPA - 2006) حولت صراعاً منخفض الحدة إلى شبكة معقدة من التوترات القبلية والمنافسة المحلية على النفوذ.
- وثيقة الدوحة لسلام دارفور (DDPD - 2011) ركزت على استيعاب القيادات السياسية بدلاً من حل جذور مشكلات الأرض واستقرار النازحين والسيادة المحلية.
- اتفاقية جوبا للسلام (JPA - 2020) تمت صياغتها كصفقة عسكرية برعاية قائد قوات الدعم السريع وقادة الحركات المسلحة، متجاوزة القوى المدنية والضحايا الحقيقيين، وقد استخدمت المكونات العسكرية هذه الاتفاقية لتقويض السلطة الانتقالية المدنية، مما مهد لانقلاب أكتوبر 2021 والانهيار الكامل نحو الحرب في أبريل 2023.

تظهر هذه الإخفاقات المتتالية استحالة بناء سلام مستدام دون معالجة "معضلة المصداقية"؛ حيث تخشى الفصائل المسلحة أن يتركها نزع السلاح عرضة للهجوم، مما يدفعها للاحتفاظ بقواها العسكرية وتغذية الصراعات بدلاً من الانخراط في بناء مؤسسات مدنية خاضعة للمساءلة.

لتجاوز هذا الانسداد، تؤسس استراتيجية التماسك الاجتماعي (2026-2030) لمنهجية جديدة تنطلق من القاعدة لـ القمة، وتركز على بناء مرونة مجتمعية وعقد اجتماعي محلي مستقل عن التجاذبات السياسية المركزية.

1.3 النطاق الجغرافي والسياسي

تغطي هذه الاستراتيجية ولايات دارفور الخمس (شمال، وجنوب، وغرب، وشرق، ووسط دارفور)، وتتعامل معها كمنظومة مترابطة هيكلياً ولكنها لا مركزية وظيفياً، يقر هذا النهج بوجود سمات بيئية واجتماعية واقتصادية فريدة لكل ولاية تتطلب تدخلات مصممة خصيصاً:

- **شمال دارفور:** مركزها الفاشر، وتتأثر بشكل حاد بالزحف الصحراوي وتدهور الأراضي، مما يدفع الرعاة من مربي الإبل (الأبالة) نحو الجنوب الزراعي، منتجاً نزاعات مستمرة حول الموارد.
- **جنوب دارفور:** ذات الكثافة السكانية العالية ومركزها نيالا، وتتميز بأراضٍ زراعية خصبة ومربيي الماشية من الأبقار (البقارة)، وتعد مسرحاً أساسياً للنزاعات الدورية حول ملكية الأراضي واستخداماتها.
- **غرب دارفور:** مركزها الجنينة ودار مساليت، وشهدت عمليات تطهير عرقي ممنهجة واستهدافاً مباشراً للمكونات المحلية، مما أدى لنزوح هائل عابر للحدود نحو شرق تشاد.
- **وسط دارفور:** يهيمن عليها المرتفع الخصب لجبل مرة، وتعمل كمنطقة لجوء ومأوى للنازحين الفارين من الولايات الأخرى، وتخضع لسيطرة (حركة\جيش تحرير السودان) غير موقعة على الاتفاقيات، مما يعطيها خصوصية أمنية وإدارية.
- **شرق دارفور:** مركزها الضعين، وتعتبر منطقة عبور رعوي معقدة لقطعان الأبقار وترتبط بحدود وتجارة نشطة مع كردفان وجنوب السودان.

بدلاً من فرض نموذج موحد، فإن الاستراتيجية تنسق جهود الولايات الخمس لربط أنظمة الحوكمة وحل النزاعات بنظام الحواكير التقليدي والأعراف المحلية الخاصة بكل ولاية، لتشكيل شبكة متكاملة من السلطة

المدنية المحلية.

2 الحالة الراهنة

2.1 مستويات الثقة الأفقية والعمودية

- يعاني التماسك الاجتماعي في دارفور من تصدعات عميقة على المستويين الأفقي والعمودي، فعلى المستوى الأفقي (العلاقات البينية بين المكونات القبلية المختلفة)، تآكلت الثقة نتيجة تسييس الهويات والتحشيد الإثني المستمر، ولقد عملت القوى المتصارعة على تحويل النزاع إلى ثنائية مشوهة ("عرب ضد زرقة" أو "أصلاء ضد وافدين")، مما دمر اتفاقيات مشاركة الموارد التاريخية بين الرعاة والمزارعين.
- أما على المستوى العمودي (علاقة المواطن بالحكومة ومؤسساتها)، فإن الثقة منهارة تماماً؛ حيث يُنظر إلى السلطات ومؤسساتها الرسمية كأطراف منحازة ووسائل للقهر والتمكين وليست كجهات محايدة لتقديم الخدمات وحماية القانون، وهذا الفراغ العمودي انعكس سلباً على مؤسسة الإدارة الأهلية التي كانت تلعب دوراً محورياً في فض النزاعات، إذ تعرضت لضغوط تسييسية وأضعفت هيبتها أمام صعود تشكيلات شبابية مسلحة متمردة على سلطة الأعيان التقليدية.
-

2.2 أنماط التعايش وأثر حرب الـ15 ابريل 2023

- تسببت الحرب الأخيرة في تدمير ركائز التعايش السلمي اليومي، وحولت الفضاءات المشتركة كالأسواق، وموارد المياه، والحقول الزراعية إلى ساحات للمواجهة، وتوقفت آليات تنظيم الهجرة الرعوية وانهارت الاتفاقيات العرفية لحماية المحاصيل في مسارات العبور.
- ترافق هذا التدهور الميداني مع انتشار غير مسبوق لخطاب الكراهية والتضليل الرقمي الممنهج عبر وسائل التواصل الاجتماعي:
- أصبحت المنصات الرقمية (فيسبوك، وتساب، تيك توك، تلغرام، يوتيوب) أدوات حرب مكملة للعمليات الميدانية، وتقوم شبكات منظمة تعمل من داخل السودان وخارجه (مثل مصر، وإثيوبيا، والإمارات، وروسيا) بنشر الأخبار الكاذبة وتزييف الحقائق بهدف شيطنة مجتمعات بأكملها.
- ينعكس هذا الاستقطاب الرقمي فوراً على الأرض؛ حيث يُتهم مدنيون بالتخابر لصالح أحد الأطراف بناءً على إثنيتهم، مما يؤدي لاعتقالات تعسفية أو تصفيات جسدية، ويتفاقم هذا التهديد مع إقرار تعديلات مشددة على قانون جرائم المعلوماتية تفرض عقوبات تصل للسجن 10 سنوات تحت مصطلحات هلامية مثل "هيبة الدولة"، مما يُستغل لتكميم أفواه النشطاء والصحفيين والمحققين المدنيين.

2.3 أنماط النزوح والتحولات الديموغرافية القسرية

- أحدث النزاع الحالي أكبر موجة نزوح في العالم، وأدى إلى تحولات ديموغرافية قسرية داخل دارفور، تشكل مدن ومخيمات شمال دارفور (مثل مخيم زمزم ومناطق الفاشر) بؤراً ساخنة لاحتضان مئات الآلاف من النازحين تحت ظروف حصار وقصف قاسية.

- ومع تفريغ القرى الأصلية من سكانها، سعت جماعات مسلحة لإعادة توطين رعاة ومجموعات وافدة في أراضي المهجرين، مما عقد من إمكانيات الحل السلمي وحول مصطلح "المستوطن" المواطن إلى أداة تصفية سياسية:
  - **التوظيف السياسي لـ المصطلح:** يُستخدم مصطلح "مستوطن" في دارفور لوصم المجموعات الوافدة وتجريدها من حق تملك الأراضي، مما يلغي شمولية العيش المشترك ويقصي المكونات من الاندماج الاجتماعي.
  - **الإقصاء الممنهج:** على غرار الصراعات الإثنية الأخرى في السودان (مثل البجا وبني عامر في شرق السودان، أو الفونج والهوسا في النيل الأزرق)، يُستخدم هذا التنميط لرفض منح المجموعات حقوق التمثيل والمواطنة وتملك الأراضي.
  - **صدمة التهجير المزدوج:** بالنسبة للنازحين الفارين، فإن احتلال قراهم من قبل سكان جدد يطلقون على أنفسهم صفة "الأصلاء" بناءً على السيطرة العسكرية يخلق ندوباً نفسية واجتماعية غائرة تعيق السلم الأهلي لجيل كامل.

2.4 ديناميكيات التماسك الاجتماعي العابرة للحدود

- **الترحال الرعوي عبر الحدود والنزاعات المرتبطة به:** تأثرت مسارات حركة الرعاة والماشية عبر حدود تشاد، وليبيا، وأفريقيا الوسطى، وجنوب السودان بالتوترات العسكرية وإغلاق الحدود الرسمية، وبسبب التغير المناخي والزحف الصحراوي الحاد في مناطق الساحل والشمال، تآكلت الموارد الرعوية مما أجبر الرعاة على التحرك مبكراً نحو الجنوب الزراعي، منتجاً صدامات عنيفة حول مصادر المياه وتدمير المحاصيل.
- **اقتصادات الحرب وشبكات التهريب عبر الحدود:** أدى غياب سلطة القانون وتفكك الحدود الرسمية إلى ازدهار اقتصادات حرب عابرة للحدود، وتنشط شبكات تهريب معقدة عبر ليبيا، وتشاد، وأفريقيا الوسطى لتهريب الأسلحة الخفيفة، والوقود، والذهب، والسيارات المسروقة، وتغذي هذه التجارة غير المشروعة المليشيات المحلية وتوفر مصدر دخل مالي بديل للشباب العاطلين عن العمل، مما يدمجهم في هياكل العنف الإقليمي.
- **الروابط القبلية الإقليمية وحركة اللاجئين:** تتداخل القبائل والمكونات السكانية في دارفور مع نظيراتها في دول الجوار، مما يجعل الصراع في دارفور متأثراً ومؤثراً في التوازنات الإقليمية، فعلى سبيل المثال، تتمتع قبائل مثل السلامات والزغاوة بامتدادات قبلية كبيرة في تشاد تسهل تدفق المقاتلين والسلاح.

وينعكس هذا التداخل بوضوح في حركة اللجوء الهائلة نحو شرق تشاد:

المؤشر	القيمة المرجعية	الأثر الاستراتيجي
إجمالي النازحين في شرق تشاد	أكثر من 1.3 مليون فرد	يضع ضغطاً هائلاً على مجتمعات شرق تشاد التي كانت تستضيف بالفعل 400,000 لاجئ قبل 2023.
تركيبة العائدين الأكثر ضعفاً	67% أطفال، 89% من الأسر تعولها نساء	يتطلب تلبية احتياجات خاصة للحماية والتغذية وسبل العيش في المناطق الحدودية.
معدل الفقر في المجتمع المستضيف	42% يعيشون تحت خط الفقر	يزيد من مخاطر التوتر الاجتماعي حول الموارد الشحيحة كالمياه والأراضي والرعاية الصحية.
خطة الاستجابة الإنسانية لـ OCHA 2026	تستهدف 53 منطقة (مستويات الشدة 3-5)	يتطلب تحولاً استراتيجياً نحو مشاريع التنمية المحلية لدعم اللاجئين والمجتمعات المستضيفة معاً.

- تفاقم هذا الضغط الإقليمي عقب إغلاق معبر "أدري" الحدودي الاستراتيجي في فبراير 2026، مما أعاق تدفقات الإغاثة وزاد من وطأة الحصار الإنساني على جانبي الحدود.

2.5 وضع الفئات الأكثر ضعفاً

- يواجه الشباب في دارفور مستويات متقدمة من الإقصاء، والبطالة، والاستغلال، والتجنيد القسري من قبل التشكيلات المسلحة بسبب انهيار العملية التعليمية وغياب الفرص التنموية البديلة، وتتعرض النساء والفتيات لانتهاكات ممنهجة ومستمرة للعنف الجنسي المستخدم كأداة حرب وتركيع سياسي.
- على الرغم من هذه الكارثة، برزت شبكات مدنية محلية "غرف الطوارئ" كنموذج استثنائي للمقاومة المدنية والمرونة المجتمعية، وهذه الغرف، التي نمت وتطورت من رحم لجان المقاومة لثورة 2019، استطاعت تجاوز البيروقراطية الدولية وتوصيل المساعدات لمن لا يستطيع العمل الإنساني التقليدي الوصول إليهم.
- وانطلاقاً من الممارسة السودانية التراثية "النفير" (الكل من أجل الواحد، والواحد من أجل الكل)، تدير غرف الطوارئ المطابخ المجتمعية (التكايا)، وتنسق الإخلاء الطبي العاجل، وتصلح خطوط المياه والكهرباء تحت وابل الرصاص وبإمكانيات تمويلية شحيحة للغاية، يمثل هذا العمل القاعدي، المبني على الشفافية والمسؤولية الأفقية، نواة حقيقية لإعادة بناء المجتمع المدني والديمقراطي في دارفور.

3 نظرية التغيير

3.1 المسار المنطقي والتحول المؤسسي (إذا... فإن...)

تقوم نظرية التغيير في استراتيجية دارفور 2030 على تسلسل منطقي مترابط يتداخل فيه البعد الحقوقي، والاقتصادي، والبيئي، والاجتماعي:

- (إذا):
  - تم تشخيص ومعالجة المظالم التاريخية للأراضي عبر لجان الأراضي المجتمعية؛
  - تم إصلاح الحوكمة المحلية وتجاوز المحسوبية القبلية؛
  - تم بناء مصالح اقتصادية عابرة للإثنيات عبر تعاونيات المزارعين والرعاة المشتركة؛
  - تم تبني إدارة مرنة للموارد ترعى ممرات الترحال ومشاريع حصاد المياه؛
  - تم تعزيز سردية المواطنة الشاملة وتمكين شبكات الشباب الرقمية؛
- (فإن):
  - محركات العنف الأهلي ستتراجع؛
  - بنى الاستقطاب القبلي المسيس ستضعف؛
  - مستويات الثقة في المؤسسات المحلية المدنية ستزداد؛
  - ستتوفر شروط العودة الآمنة والمستدامة للنازحين؛
- مما يؤدي في النهاية لـ:

- تحول مجتمعي شامل نحو إقليم دارفور أكثر تماسكاً واستقراراً وأمناً بحلول عام 2030.
- لقياس هذا التحول بشكل دوري وعلمي، تعتمد الإستراتيجية على معادلة مؤشر دارفور للتماسك الاجتماعي (DSCI 2030)، كدالة تكاملية متغيرة زمنياً تشمل متغيرات الثقة الأفقية (Th)، والشرعية المؤسسية العمودية (Lv)، وعدالة الموارد (Re)، ومرونة المجتمع المدني (Cr)، متأثرة بضغوط العنف والاضطراب الأمني (Sv) كمؤشر اضمحلال:
- يضمن هذا النموذج الانتقال من صفقات السلام الهشة لزعماء الحرب إلى الاستقرار القائم على العدالة الاقتصادية والمجتمعية، مما يمهد الطريق لعودة طوعية وآمنة وتأسيس عقد اجتماعي متين.

4 الرؤية والأهداف لـ 2030

4.1 الرؤية

إقليم دارفور متماسك ومستقر، يحكمه عقد اجتماعي محلي يضمن المساواة الكاملة في المواطنة، وتديره مؤسسات مدنية شاملة قادرة على تجاوز آثار الحرب وتحقيق التنمية البيئية والمعيشية المرنة.

4.2 الأهداف الاستراتيجية بحلول عام 2030

للوصول إلى هذه الرؤية، تلتزم الاستراتيجية بتحقيق خمسة أهداف كمية وموثقة:

البعد الاستراتيجي	القيمة المرجعية 2026	الهدف الكمي لعام 2030
تقليل النزاعات الأهلية	معدلات مرتفعة من الصدامات على الموارد والأراضي	تقليص بنسبة 50% في حوادث النزاع العنيف.
الثقة البينية الأفقية	استقطاب حاد وتشرذم طائفي واجتماعي ملموس	زيادة بنسبة 40% في مؤشر الثقة البينية.
التمثيل الشامل	إقصاء مستمر للأقليات والنساء والشباب من القرار	تمثيل لا يقل عن 35% في المجالس المحلية ولجان السلام.
إعادة إدماج مستدامة	جمود في العودة واحتلال ثانوي مستمر للأراضي	إعادة دمج مستدامة لـ 60% من النازحين واللاجئين العائدين في بيئات آمنة.
قدرة نظام الوساطة العرفية	تذبذب الإدارة الأهلية وغياب أدوات فض النزاع الحديثة	تغطية بنسبة 100% من المحليات بآليات وساطة مدنية فاعلة.

5 الركائزالاستراتيجية

الركيزة (5.1) المصالحة المجتمعية وبناء الثقة:

- **الهدف الهيكلي:** التحول من الاستقطاب الإثني وتعبئة الكراهية نحو تحقيق التوافق السلمي والاعتراف المتبادل.

مأسسة وتحديث نظام الجودية العرفية:

- تضع هذه الركيزة إصلاح وتحديث نظام الجودية التقليدي في مقدمة أولوياتها لإضفاء طابع مؤسسي أكثر تماسكاً وملاءمة للقرن الحادي والعشرين، وسيتم تمليك المصلحين المحليين والأعيان (الأجاويد) مهارات إضافية تمكنهم من معالجة قضايا النزاعات المعقدة، مثل تدفق الأسلحة المتطورة ومكافحة تضليل منصات التواصل الاجتماعي، ويجب أن تحافظ عملية الجودية على استقلاليتها التامة عن التدخلات السياسية الحزبية لضمان مصداقيتها.
- كما تسعى الاستراتيجية إلى توسيع دور الأجاويد ليتعدى مجرد فض النزاعات الفردية نحو ممارسة "الدبلوماسية الإنسانية"، مستثمرين مكانتهم للتفاوض لفتح ممرات آمنة وتأمين قوافل الإغاثة الإنسانية للمجتمعات المحاصرة دون تمييز، وبمجرد موافقة الأطراف طواعية، تصبح قرارات الجودية ملزمة وتتحول إلى رادع اجتماعي ضد أي خرق مستقبلي.
- البروتوكول العرفي المتبع في جلسات الجودية، لضمان الشفافية والنظام، تتبع جلسات الجودية تسلسلاً بروتوكولياً تقليدياً دقيقاً وموحداً:
- الخطوات العملية للبروتوكول:

- **الافتتاح والبركة:** تبدأ الجلسة دائماً بقراءة آيات من القرآن الكريم والدعاء لتهدئة النفوس وتذكير الأطراف بروابط الدم والدين.
- **عرض القضية:** تمنح الكلمة لمتحدث واحد مفوض من كل طرف لعرض الدعاوى والمظالم دون مقاطعة.
- **الاستجواب والتقصي:** يطرح الأجاويد أسئلة تفصيلية وموجهة، حيث يوجه السؤال أولاً للطرف الشاكي ثم المشكو في حقه للوقوف على جذور المشكلة.
- **الخلوة والمداولة:** ينسحب الأجاويد إلى مكان مغلق أو تحت ظل شجرة بعيدة للتشاور السري والوصول إلى تسوية عادلة بناءً على الأعراف المحلية والقوانين المتبعة.
- **عرض الحل والإقناع:** يعود الأجاويد إلى المجلس العام ويبدأون في تليين مواقف الطرفين مستخدمين مهارات الإقناع والضغط الأدبي والاجتماعي حتى يوافق الطرفان على التسوية المقترحة.
- **الدموع والمصافحة:** تُختم الجلسة بتبادل المصافحة والتعانق، وتصفية النفوس التي يعبر عنها أحياناً بدموع التسامح، مما يشير رسمياً إلى زوال حالة العداء التاريخية وتوقيع العهد العرفي.

العدالة الانتقالية والترميمية: تقوم الاستراتيجية بتشجيع مبادرات لجان الحقيقة والمصالحة المحلية التي تركز على سرد الحقائق، والاعتراف بالأخطاء، والتعويض الطوعي عن الانتهاكات، بما في ذلك رد الأراضي المستولى عليها عنوة، وسيتم العمل على توفير مظلة تمويلية لصرف التعويضات الجماعية المتوافقة مع العرف المحلي (بدائل نظام الدية القبلية) عبر صناديق التنمية، مما يرفع عبء الديون عن كاهل العشائر ويمنع تجدد الثارات.

برامج التعايش البيني والتعافي النفسي: سيتم دعم إقامة لقاءات حوارية دورية بين المزارعين والرعاة في فضاءات محايدة كالمراكز الثقافية والأسواق المشتركة لتبادل الرؤى وتجاوز عقليات الإقصاء، ويتكامل ذلك مع إنشاء عيادات دعم نفسي واجتماعي تعتمد على الإرث الروحي والتراث اللامادي لمساعدة ضحايا الحرب من النساء والأطفال على معالجة الصدمات والندوب النفسية المتراكمة.

الركيزة (5.2) الحوكمة الشاملة وسيادة القانون:

- **الهدف الهيكلي:** إعادة بناء الثقة العمودية واستعادة شرعية المؤسسات المدنية المحلية.

إعادة هيكلة المجالس المحلية: الانتقال تدريجياً وبشكل حاسم من التعيينات القائمة على المحاصصات القبلية والولاء الإثني العسكري إلى نظام الكفاءة والتمثيل النسبي الحقيقي للمكونات المحلية والنازحين والنساء والشباب، وتدار هذه المجالس بهياكل لامركزية مدنية تضمن الرقابة والمحاسبية الشعبية، بعيداً عن تغول المجموعات المسلحة واحتكارات الاقتصاد العسكري.

العيادات القانونية المتنقلة وسيادة القانون: تأسيس عيادات قانونية متنقلة تجوب القرى والمخيمات ومناطق الاستقرار لتقديم العون القانوني المجاني للمواطنين، والمساعدة في توثيق الانتهاكات، واستخراج وثائق الهوية والأوراق الرسمية التي فُقدت خلال الحرب، كما يدعم البرنامج إقامة دورات تدريبية متقدمة لقوات الأمن المدنية والشرطة المجتمعية لتعريفها بأسس حقوق الإنسان والتعامل مع حالات الأطفال والعنف الأسري.

لجان الحماية المجتمعية والمدنية: تبني ودعم شبكات الحماية المجتمعية المدنية المستقلة لتعزيز الأمن الوقائي، وتعمل هذه الشبكات في مناطق هشة مثل طويلة، وكتم، وكبكابية، لتوفير المراقبة ورصد الانتهاكات، وحماية النساء والفتيات أثناء جلب المياه والحطب، وتقديم نظام إنذار مبكر محلي يمنع تمدد الاحتكاكات الفردية إلى معارك شاملة.

الركيزة (5.3) التنمية التشاركية واقتصاديات سبل العيش:

- **الهدف الهيكلي:** تحويل المصالح القبلية الضيقة لـ مشاريع اقتصادية تنموية متبادلة المنفعة.

التعاونيات الزراعية الرعوية المشتركة:

- لإيجاد نقاط تلاقٍ مالي واقتصادي بين المزارعين المستقرين والرعاة الرحل، يتبنى البرنامج نموذج التعاونيات المشتركة التي أثبتت نجاحها في منطقة الساحل، وتقوم هذه التعاونيات على شراكة استثمارية تبادلية:
- تتيح هذه التعاونيات استثمارات مشتركة في مصانع الألبان، ومستودعات الأعلاف المركبة، ووحدات الرعاية البيطرية المتنقلة، مما يوفر للرعاة الغذاء الآمن لمواشيهم وللمزارعين الأسمدة العضوية وأسواقاً لبيع محاصيلهم ومخلفاتهم الزراعية، وهذا التشابك الاقتصادي يعيد صياغة العلاقات من منافسة مدمرة إلى تنمية متكاملة.

إحياء وتأمين الأسواق المشتركة: إعادة تأهيل الأسواق الأسبوعية التاريخية (أسواق السلام) وتزويدها بالبنية التحتية الأساسية كأجهزة الطاقة الشمسية ومصادر المياه الآمنة، مع إعلانها "مناطق منزوعة السلاح" تخضع لحماية لجان أهلية مشتركة وتوفر ملاذاً آمناً للتبادل التجاري والتعايش البشري اليومي.

البنية التحتية اللامركزية وحصاد المياه: توسيع مشاريع حصاد المياه وتشييد السدود الترابية والآبار الارتوازية العاملة بالطاقة الشمسية على طول خطوط ومسارات الترحال الرعوي، ويساهم هذا التوزيع العادل والمدروس للمياه في منع التجمعات العشوائية الكبيرة للمواشي حول بؤر مائية وحيدة، مما يقلل بشكل ملموس من فرص الاصطدام بالمجتمعات الزراعية المستقرة.

تسهيل سلاسل الإمداد والتجارة الرسمية: محاربة الجبايات غير المشروعة ونقاط الابتزاز العسكري على طول مسارات التجارة من خلال تشكيل لجان رقابة مدنية مجهزة بوسائل اتصال، بالتعاون مع التجار والمزارعين

والناقلين لتعزيز عبور السلع والمواشي لأسواق الاستهلاك الإقليمية والوطنية.

الركيزة (5.4) المواطنة والهوية الشاملة:

- **الهدف الهيكلي:** تفتيت الهويات الضيقة المسيسة والتركيز على الروابط والاشتراكات الثقافية العميقة.

السردية الدارفورية: دعم وتطوير برنامج إعلامي وإبداعي واسع النطاق يبرز إقليم دارفور كفضاء حضاري وثقافي متعدد الإثنيات والتاريخ، وتهدف مبادرة "السردية الدارفورية" إلى تفكيك الثنائية الإقصائية ("عربي ضد أفريقي") والتركيز على كيفية تداخل أنماط الحياة والتصاهر واللغة المشتركة عبر القرون بين مختلف المكونات.

إصلاح المناهج والتربية المدنية: التعاون مع المعلمين والأكاديميين المحليين لتطوير مواد دراسية تكميلية ومخيمات صيفية تركز على قيم حقوق الإنسان، والمواطنة المتساوية، وتاريخ السلم الاجتماعي، وتعليم الشباب وسائل فض النزاعات السلمية والتفكير النقدي لمنع استقطابهم من المجموعات المسلحة.

الفنون والرياضة عابرة المكونات: رعاية مهرجانات المسرح المتجول، والمكتبات العامة المتنقلة، والبطولات الرياضية الشبابية الإقليمية التي تضم فرقاً مختلطة لتعزيز قنوات التعارف وتبديد الصور النمطية السلبية السائدة بين المكونات الإثنية المختلفة.

فك ارتباط الخدمات بالانتماء القبلي: تبني وتصميم مبادرات إدارية وبلدية تؤكد على أن الحصول على التعليم، والصحة، والوظائف العامة، والأراضي السكنية هو حق دستوري يرتبط بـ "المواطنة" مباشرة، ولا يمر عبر وساطة الإدارة الأهلية أو الهوية القبلية.

الركيزة (5.5) العقد الاجتماعي المحلي والمساءلة المجتمعية:

- **الهدف الهيكلي:** مأسسة العلاقات الرقابية والالتزامات المتبادلة بين المجتمعات والإدارات المحلية.

مواثيق التعايش ومجالس السلام: رعاية صياغة وتوقيع "مواثيق تعايش محلية" ملزمة ومكتوبة على مستوى المحليات، لاسيما في مناطق عودة النازحين الكبرى، وتحدد هذه المواثيق حقوق الاستخدام والانتفاع بالموارد، وقواعد فض النزاعات الطارئة، وتوقيع العقوبات العرفية والمالية على الجهات والأفراد الذين يخترقون قواعد التعايش السلمي.

منابر المساءلة الشعبية والحوار المباشر: تأسيس منابر علنية ودورية يلتزم فيها مسؤولو المحليات والإداريون بتقديم تقارير أدائهم المالي والخدمي للجمهور، والإجابة عن تساؤلات المواطنين وممثلي غرف الطوارئ والمجموعات النسائية بشكل شفاف وموثق.

الموازنات التشاركية البلدية: تطبيق أداة "الموازنة التشاركية" على مستوى البلديات، حيث يتم تخصيص نسبة محددة من عوائد الاستثمارات المحلية والمنح الدولية لتخضع لقرار وتصويت مباشر من المواطنين لتحديد أولويات الصرف والتنمية، مما ينهي الشعور بالتهميش والإقصاء التنموي.

الركيزة (5.6) المناخ والأمن والمرونة البيئية:

- **الهدف الهيكلي:** إلغاء تسييس الموارد الطبيعية والأراضي عبر تطبيق حوكمة بيئية مستدامة وشاملة

لجان الأراضي المستقلة ومعالجة النزاعات: تأسيس ودعم لجان الأراضي المجتمعية المستقلة، كآلية مدنية محايدة لفض النزاعات المتجذرة حول تداخل نظام الحواكير التقليدي مع القوانين والتشريعات الحكومية الفيدرالية، وتضم هذه اللجان مزارعين، ورعاة، ومستشارين قانونيين، وخبراء جغرافيا بيئية، وتقوم اللجان بتسجيل حقوق المنفعة العرفية وتوثيقها بشكل رسمي، مما يمنع وقوع الأراضي ضحية للأطماع أو الاستيلاء بالقوة، ويضمن حقوق الرعاة في الاستخدام والانتفاع دون المساس بالملكية التاريخية للمزارعين المستقرين.

التداخل القانوني والتاريخي لنظام الحواكير:

- يرتبط تماسك دارفور بشكل وثيق بـ "نظام الحواكير" التاريخي الذي أرسى قواعده وتطبيقاته سلاطين الفور منذ عهد سلطنة كيرة في القرن السابع عشر وتحديداً عام 1790 حول الفاشر، كوسيلة لمنح حيازات الأراضي وتنظيم الموارد وجباية الضرائب، وورغم إلغاء الإدارة البريطانية والأنظمة اللاحقة للوجه الرسمي لنظام الحواكير وتمليك الأراضي الاسمي للدولة، إلا أنه لا يزال الإطار العرفي الأكثر قدسية واحتراماً في ريف دارفور.
- يتسبب غياب مواءمة حقيقية بين القوانين الحكومية الحديثة وحقوق الحواكير العرفية في خلق ثغرات قانونية تستغلها الأطراف العسكرية لتوزيع الأراضي على المليشيات الموالية لها، ويبرز دور لجان الأراضي في جسر هذه الهوة وتسهيل الاتفاقيات القانونية التوافقية.

دراسة حالة: الصراع بين بني هلبا والسلامات (جنوب دارفور - مايو 2026): تتجلى خطورة غياب الحلول التوافقية للأراضي والموارد في الصراع الدامي الذي تفجر في جنوب دارفور في أواخر مايو 2026، فإثر مقتل راعٍ في منطقة الجريف، تصاعدت موجات العنف الثأري المتبادل لتشمل كبم، والوسطاني، ومركندي، وتوجت باستهداف مباشر لمورد مياه في كبم خلف أكثر من 50 قتيلاً وموجات نزوح واسعة نحو عد الفرسان.

- **الأسباب الهيكلية الكامنة:** ترتكز المأساة على نزاع ملكية وحقوق تاريخية؛ إذ تمتلك قبيلة "بني هلبا" حق الحاكورة التاريخي لولاية كبم وما جاورها (دار بني هلبا)، بينما استقرت قبيلة "السلامات" الرعوية بشكل أحدث في المنطقة دون تمتعها بذات الحقوق العرفية، مما ولد نزاعاً مزمناً حول الموارد والتمثيل الإداري.
- **تسييس النزاع العسكري:** مع نشوب الحرب، انضمت القبيلتان تحت لواء قوات الدعم السريع بهدف الحصول على السلاح، ولكن الأجندات كانت مختلفة بوضوح؛ حيث سعت السلامات لتوظيف النفوذ العسكري للدعم السريع بهدف تفكيك نظام الحواكير وإثبات أحقيتها بالأرض بالقوة العسكرية، وفي حين سعت بني هلبا للدفاع عن حاكورتها التاريخية، منجذبة في ذات الوقت للوعود الحكومية (القوات المسلحة) التي تضمن اعترافها بالحدود التاريخية قبل الحرب والاستقرار الإداري العرفي.
- **فشل الاتفاقيات الفوقية المفروضة:** قاد أحد قيادات قوات الدعم السريع جهود صلح فرضت توقيع اتفاق سلام أواخر عام 2025، ولكن لكونه اتفاقاً سياسياً عسكرياً تجاهل معالجة نزاع الأرض وحل مشكلات المياه والممرات الرعوية من القاعدة، انهار الاتفاق سريعاً وتحول إلى مواجهة مسلحة عنيفة استُخدمت فيها الآليات العسكرية الثقيلة المقدمة للقبيلتين من أطراف الحرب.

وتثبت هذه المأساة بوضوح أن الاتفاقيات الأمنية الفوقية تزيد الصراع اشتعالاً ما لم يتم معالجة جذور أزمة الأراضي والمياه بشكل قاعدي ومدني مستقل تضطلع به لجان الأراضي المستقلة لضمان الحلول الشاملة والمستدامة.

مشاريع التكيف البيئي والمناخي: تمويل وتطوير السدود الترابية وحواجز السيول لتغذية المياه الجوفية وزراعة الغابات الواقية من التصحر لحماية الحقول الزراعية والقرى من زحف الرمال، لتقليل الضغط البيئي الدافع للصراعات.

التحديد العرفي والتنظيمي للمسارات الرعوية: إعادة ترسيم وتأمين المسارات والممرات الرعوية (المراحيل) وتحديد عرضها وتوثيقها جغرافياً عبر تقنيات الخرائط التشاركية لضمان سلامة عبور المواشي وتفادي الاصطدام بحقول المزارعين، وتكليف لجان مشتركة من الطرفين لمراقبتها وحل الخروقات فوراً.

6 البرامج العابرة لـ القطاعات

6.1 برنامج رأس المال الاجتماعي لـ الشباب والجيل الناشئ، يستهدف هذا البرنامج جيل الشباب الذي نشأ وعاش تحت وطأة الحرب المستمرة لضمان عدم انجذابه لشبكات التجنيد العسكري ومساعدته في قيادة بناء مجتمعه

- **التعليم المستمر والتأهيل المهني:** تأسيس مراكز تدريب مهني وصناعي تركز على تعليم المهارات المطلوبة في مرحلة الإعمار، مثل صيانة أنظمة الطاقة الشمسية، وميكانيكا تشغيل طلمبات المياه، والتصنيع الغذائي البسيط لـ المحاصيل.
- **التمويل الأصغر للتعاونيات الشبابية:** رعاية ودعم المشاريع التنموية والتجارية والإنتاجية التي يؤسسها شباب ينتمون لإثنيات متعددة لترسيخ الروابط المالية البينية عابرة المكونات القبيلة.
- **برنامج التطوع وإعادة الإعمار:** إطلاق مبادرات شبابية طوعية لصيانة المدارس والمرافق الصحية والمراكز الثقافية المدمرة، لإشراك جيل الشباب في تقديم حلول تنموية ملموسة لمجتمعاتهم.
- **أكاديميات القيادة المدنية:** تقديم حزم تدريبية مكثفة للشباب والنشطاء في مجالات القيادة المجتمعية، والرقابة المالية التشاركية، وبناء السلم، وإعداد الموازنات المحلية.

6.2 برنامج العودة الآمنة والإدماج المستدام، يشكل الاستقرار الطوعي والآمن للنازحين والمهجرين ركيزة تماسك المجتمع الدارفوري، وتعتمد الاستراتيجية مساراً مرحلياً محكماً

- **التقييم الأمني المسبق:** لا يتم تفضيل أو تيسير أي عودة جماعية ما لم تؤكد تقارير لجان الحماية المدنية الأهلية خلو المنطقة من المهددات العسكرية والألغام الأرضية ونشاط المليشيات المسلحة.
- **التسوية الاستباقية للملكية والأرض:** تنشط لجان الأراضي المستقلة ومجالس الجودية للتسوية الودية مع السكان الحاليين وإثبات أحقية العائدين في قراهم ومزارعهم التاريخية، مع أداء اليمين والقسم الجماعي بالقرآن الكريم (الحليفة) لتأكيد وتثبيت الالتزام بالعهود المبرمة.
- **تنمية المناطق المستقبلة للعودة:** توفير خدمات متكاملة وحزم دعم مالي لسبل العيش تضمن استفادة العائدين والمجتمعات المضيفة أو المجاورة معاً لضمان عدم تولد توترات جديدة حول شح الخدمات والموارد الأساسية.

6.3 برنامج المرونة المجتمعية الرقمية والسلام الرقمي، لمواجهة تسييس الفضاء الرقمي واستخدامه كساحة صراع بديلة، يتم تطبيق التدخلات التالية

- **شبكات رصد الكراهية وتدقيق الحقائق:** دعم وتدريب مجموعات شبابية متخصصة ومستقلة لتتبع الشائعات، وخطاب الكراهية، والأخبار المضللة المنشورة عبر منصات التواصل الاجتماعي، والرد عليها وتفنيدها عبر إنتاج مواد مرئية ورقمية مضادة تدعو للتعايش السلمي.
- **نظام الإنذار المبكر الرقمي:** مستلهمة من النجاح الاستثنائي لبرنامج تطبيق الهواتف الذكية "ALERT ME" في جنوب السودان، تسعى الاستراتيجية لتطوير منصة رقمية وتطبيق محمول منخفض التكلفة يعمل دون الحاجة الدائمة للإنترنت في دارفور.

يمكّن هذا التطبيق نقاط رصد مدنية مدربة في القرى والمحليات النائية من إرسال بلاغات فورية وموثقة جغرافياً بمجرد رصد مؤشرات توتر أو بوادر صدام رعوي مزارعي، مما يتيح للجان السلام المحلية والأجاويد التحرك السريع لفض النزاعات قبل تطورها لعمليات مسلحة.

- **صحافة السلام والوعي الإعلامي:** تدريب الكوادر الإعلامية والناشطين وصناع المحتوى الرقمي المحلي على مبادئ التغطية الحساسة للنزاعات، وتفادي استخدام التسميات الإقصائية، وتشجيع المحتوى الرقمي البناء الذي يدعم السلم المجتمعي.

7 الأدواروالشراكات

تقوم الاستراتيجية على مكاملة وتنسيق جهود الشركاء على كافة المستويات عبر مصفوفة مسؤولية واضحة:

الفئة	الشركاء والفاعلون	الدور والمسؤولية	آلية التنسيق والمتابعة
القاعدية والمدنية	غرف الطوارئ، المجموعات النسوية، شبكات الشباب، المصلحون المستقلون والأجاويد.	تقديم العون الإنساني المباشر، الرصد المبكر والوساطة، حماية المدنيين، ومراقبة الأسواق والممرات.	لجان السلام المحلية والمحليات، والتحالفات المشتركة لغرف الطوارئ.
المعرفية والبحثية	معهد المجتمع المدني الجديد، جامعات الإقليم (الفاشر، نيالا، الجنينة)، مراكز البحوث، الخبراء الأكاديميون ومستشارو السلام.	توفير دراسات التكيف المناخي، وإجراء مسوح قياس الثقة وإعداد مؤشرات DSCI2030، وتقديم التدريب وبناء القدرات للأجاويد.	المنتدى الاستشاري لمرصد التماسك الاجتماعي.
القارية والإقليمية	مؤسسات الاتحاد الأفريقي، الهيئة الحكومية الدولية للتنمية (إيقاد)، البنك الأفريقي للتنمية.	توفير الوساطة والضغط الدبلوماسي، ضبط الحدود الإقليمية وتجارة العبور، وتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى.	آليات التنسيق المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.
الدولية والمانحين	وكالات الأمم المتحدة (UNDP – UNHCR- UNEP- OCHA)، الصناديق الدولية للمناخ، والجهات المانحة الدولية ومؤسسات العون التنموي الإنساني.	توفير التمويل المستدام متعدد السنوات، الدعم الفني، ودمج برامج الاستقرار البيئي وتطوير التكيف المناخي لمجتمعات الساحل.	مجموعات العمل المانحة والمائدة المستديرة للتمويل المشترك.

8 مؤشر دارفور لـ التماسك الاجتماعي

- يقوم التقييم المنهجي والمستمر للاستراتيجية على إنشاء مرصد دارفور للتماسك الاجتماعي (DSCO)، وهو آلية أكاديمية وبحثية مستقلة يقودها معهد المجتمع المدني الجديد بالشراكة مع كليات تنمية المجتمع بجامعات الإقليم والشبكات الأهلية الرائدة ومنظمات المجتمع المدني، ويتولى المرصد مهمة قياس وتحليل مؤشر دارفور لـ التماسك الاجتماعي، بشكل دوري لضمان اتخاذ القرارات بناءً على حقائق ومؤشرات علمية دقيقة وموثقة.
- تعتمد المنهجية المتبعة لتصميم وجمع بيانات المؤشر على نموذج المسوح العالمي (مؤشر التماسك الاجتماعي والمصالحة) الذي تم تطويره وتطبيقه بنجاح بواسطة مركز السلم والتنمية والدراسات الديمقراطية بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في 14 دولة حول العالم، وتتكامل أدوات المسح المطبقة من قبل المرصد لتشمل:

- **المسح الإقليمي السنوي:** استطلاع واسع النطاق يغطي ولايات دارفور الخمس عبر عينات ممثلة لخصائص السكان، لرصد وتقييم التوجهات المتعلقة بالثقة الأفقية والعمودية، وقبول التنوع، ومستويات الرضا والشرعية المحلية.
- **مسوح التعزيز العاجلة:** مسوح تكميلية مركزة تستهدف محليات وبؤر متوترة جغرافياً أو تشهد تدفقات نزوح وعودة كثيفة لتشخيص الاحتياجات الطارئة، مع إجراء فرز مكثف لآراء ومواقف المجموعات الأكثر تهميشاً وخاصة النساء والشباب.
- **الحلقات البؤرية والنقاشية:** جلسات تشاور وتداول كيفية ونوعية ينظمها الباحثون والناشطون للوقوف على دلالات الأرقام وتفسير التحولات ورسم مسارات الاستجابة المطلوبة.
- **المنصة الرقمية للبيانات التفاعلية:** يتيح المرصد نتائجه وإحصاءاته عبر بوابة رقمية تفاعلية تعرض خرائط ومؤشرات التماسك والتوتر الاجتماعي بصورة حية، لتسهيل عمل منظمات المجتمع المدني، والمانحين، والمخططين الإنسانيين للاستجابة السريعة ومعالجة مهددات التماسك الاجتماعي بدقة.

9 التمويل، العمليات، والاستدامة

تتحطم فاعلية التمويل الإنساني في مناطق الصراع الطويل عندما يتم تقسيمه وصرفه في مسارات منفصلة ومعزولة تفتقر للتنسيق والشمولية، ولـ التغلب على هذا التحدي، تصمم الاستراتيجية آلية تمويلية متكاملة تقوم على تطبيق نموذج "الترابط الثلاثي" الذي يربط بشكل متوازٍ وهيكلي بين حزم المساعدة الإنسانية العاجلة، ومشاريع التنمية المستدامة، وبناء السلم والأمن الأهلي.

تعتمد هذه المقاربة التمويلية على (3) محاور متكاملة:

- **صندوق تعافي دارفور:** تقوية صندوق تعافي دارفور كـ منصة تمويلية مركزية لـ التعافي وإعادة الاستقرار في الإقليم، من خلال توسيع قاعدة المانحين والشركاء، وتعزيز مرونة آلياته التمويلية، بما يمكنه من الربط الفعّال بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام، ويتيح ذلك توجيه الموارد بصورة تدريجية ومنسقة نحو أولويات التعافي وإعادة الإعمار والتنمية المجتمعية فور تحسن الأوضاع الأمنية، مع ضمان سرعة الاستجابة للاحتياجات المحلية وتقليل القيود الإجرائية التي تعيق استمرارية التدخلات.
- **الالتزامات التمويلية متعددة السنوات:** التوقف عن الاعتماد على ميزانيات الطوارئ قصيرة الأجل (السنوية) والانتقال لعقود تمويل مستمرة لعدة سنوات، حيث يتطلب بناء السلام والتماسك وإصلاح نزاعات الأراضي والمواطنة مسارات زمنية ممتدة وهادئة لا توفرها ميزانيات الطوارئ السنوية الضيقة.
- **تكامل التمويل المناخي والبيئي:** دمج مخصصات صناديق التكيف المناخي والبيئي العالمية (مثل صندوق المناخ الأخضر وصندوق البيئة العالمية) وتوجيهها لتمويل البنى التحتية المائية وتأمين المسارات ومكافحة التصحر، انطلاقاً من فهم بيئي وأمني يوقن بأن الاستقرار البيئي والتكيف المناخي هو المدخل الأهم لمنع الصراعات وبناء سلام دائم.

10 المخاطروالسيناريوهات

10.1 سيناريو تدهور الأوضاع الأمنية

- **الإفتراض:** قد تشهد المنطقة تراجعاً في الاستقرار الأمني، أو تجدداً للمعارك الكبرى، أو انهياراً في التهدئات المحلية الموقعة في محليات التماس.
- **آلية الحد من المخاطر:** في حال تدهور الأوضاع، تتحول الاستراتيجية إلى "نموذج تشغيل المرونة القصوى واللامركزية"؛ حيث يتم تجاوز الهياكل الإدارية الرسمية وتوجيه ميزانيات الصرف والتحرك مباشرة وبمرونة تامة لغرف الطوارئ، والمجموعات النسوية، والمصلحين المحليين المستقلين، وتضمن هذه الكوادر المحلية استمرار تقديم المساعدات والخدمات المنقذة للحياة وتأمين ممرات الإخلاء والهروب وفتح قنوات تواصل وساطة خلفية وغير معلنة لتهدئة الأوضاع ومنع امتداد الصدامات للقرى والبلدات المجاورة.

10.2 سيناريو الجمود والانسداد السياسي

- **الإفتراض:** قد يواجه التحول السياسي الوطني جموداً ممتداً، مع عجز الأطراف عن التوصل لاتفاقيات سلام شامل أو مساعي السلطات المركزية لعرقلة إصلاحات اللامركزية وإدارة الأراضي والموارد.
- **آلية الحد من المخاطر:** تتجاوز الاستراتيجية في هذا السيناريو الهياكل والقرارات المركزية، وتصب تركيزها الكامل وجهودها على بناء النماذج وحلول الاستقرار على المستوى البلدي والمحلي.

بعد المخاطر	الحدث المحفز	إجراء التحول العملياتي	الأطراف المعنية الرئيسية
تدهور الأوضاع الأمنية	تجدد العمليات العسكرية الكبرى في الولاية أو الإقليم	التحول إلى نمط الاستجابة الإنسانية والتعافي المرن.	الاستقرار بقيادة غرف الطوارئ: توجيه التمويل المباشر للشبكات المدنية اللامركزية للدفاع المدني والمساعدة المتبادلة.

بعد المخاطر	الحدث المحفز	إجراء التحول العملياتي	الأطراف المعنية الرئيسية
الجمود السياسي	انهيار محادثات الانتقال الوطني، عرقلة الإصلاحات الفيدرالية	التحول إلى نمط الحوكمة المحلية وبناء الاستقرار من القاعدة إلى القمة.	اللامركزية من القاعدة لـ القمة: نقل التركيز إلى المواثيق المحلية على مستوى البلديات لتجاوز العقد المركزية.

يؤسس هذا النموذج اللامركزي لعقلية جديدة تؤمن بأن الاستقرار وبناء التماسك وإيجاد حلول للنازحين والأراضي يجب ألا ينتظر توقيع عهود هشة ويمكن ويجب أن تستمر عملية هندسته وبناؤه محلياً يوماً بعد يوم بجهود مدنية وقاعدية صلبة لإنقاذ الإنسان وبناء مستقبل دارفور من القاعدة لـ القمة.

11 دعوة لـ العمل

تمثل هذه الاستراتيجية وثيقة تخطيطية وتشكل إطاراً عملياً لـ إعادة بناء الثقة والعقد الاجتماعي في دارفور من خلال مرحلة هي الأكثر تعقيداً في تاريخ الإقليم الحديث.

إن استمرار النزاع، وتفاقم النزوح، وتآكل مؤسسات الحكم المحلي، واتساع الفجوات الاجتماعية، يفرض على جميع الفاعلين الانتقال الفوري لـ هندسة التعافي والاستقرار طويل الأمد.

وبهذا يوجهة "معهد المجتمع المدني الجديد" نداء لـ الفاعلين والشركاء:

- المجتمعات المحلية والإدارات الأهلية وغرف الطوارئ والمبادرات الشبابية والنسوية: يطالبكم المعهد بتبني مواثيق التعايش المحلية والمشاركة الفاعلة في بناء السلام من القاعدة لـ القمة.
- **السلطات المحلية والمؤسسات العامة:** يدعوكم المعهد إلى دعم الحوكمة الشاملة، وحماية الحقوق المدنية، وضمان الوصول العادل إلى الخدمات والموارد بعيداً عن الاعتبارات القبلية أو السياسية.
- الجامعات ومراكز البحوث ومنتدى حقوق الإنسان- السودان والخبراء السودانيين: يحثكم المعهد على تطوير المعرفة التطبيقية الخاصة بدارفور، والمساهمة في تشغيل مرصد التماسك الاجتماعي وإنتاج الأدلة اللازمة لصنع السياسات.
- **برلمان الشباب- السودان والمنظمات\التنظيمات الوطنية والإقليمية والدولية:** يدعوكم المعهد إلى توجيه الاستثمارات نحو البرامج التي تعزز الترابط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام، بدلاً من التدخلات القصيرة الأجل والمنعزلة.
- **المانحين وشركاء مؤتمر برلين:** يناشدكم المعهد لتوفير تمويل متعدد السنوات يركز على بناء المؤسسات المحلية، وإدارة الأراضي والموارد، وعودة النازحين، وتعزيز المرونة المجتمعية والاقتصادية والبيئية.
- **حكومة الولايات المتحدة الأمريكية:** يطالبكم المعهد بتوظيف ثقلكم الدبلوماسي والسياسي لدعم جهود الاستقرار وحماية المدنيين، وتقديم الدعم اللوجستي والفني لبرامج العدالة الانتقالية، بجانب مضاعفة مساهمتكم التمويلية لدعم هذه الاستراتيجية لضمان تحويلها إلى واقع ملموس على الأرض.

- **صاحب السمو الملكي الأمير "محمد بن سلمان"**: يتطلع المعهد إلى ريادتكم التنموية ومواقفكم الإنسانية النبيلة، ويدعوكم لرعاية مبادرة إقليمية لإعادة إعمار البلاد مع إيلا أهمية خاصة لـ الإقليم، ومضاعفة التمويل والاستثمارات الحيوية الموجهة لهذه الاستراتيجية عبر الصناديق التنموية السعودية، بما يضمن استدامة السلام وتوفير سبل العيش الكريم لـ أهل دارفور.

ويرى معهد المجتمع المدني الجديد أن نجاح هذه الاستراتيجية يُقاس بقدرتها على إعادة بناء الثقة بين الناس، وتوسيع فضاء المواطنة المتساوية، وتقليل دوافع العنف، وتمكين المجتمعات المحلية من قيادة مستقبلها بنفسها.

إن دارفور 2030 هي المشروع المجتمعي لـ إعادة تأسيس السلام على أسس العدالة والكرامة والمشاركة والمسؤولية المشتركة.

اقرأ الورقة تفاعلياً

امسح الرمز لتفتح النسخة التفاعلية: الرسوم والأرقام والبحث، على الهاتف أو الحاسوب.

ncsdi.org/ar/journal/01/strategy

معهد تنمية المجتمع المدني الجديد

منظمة غير ربحية مسجلة في أوغندا، تعمل في السودان ودارفور خاصة.

info@ncsdi.org · ncsdi.org

نسخة تجريبية قبل المراجعة الأكاديمية · أكتوبر 2026